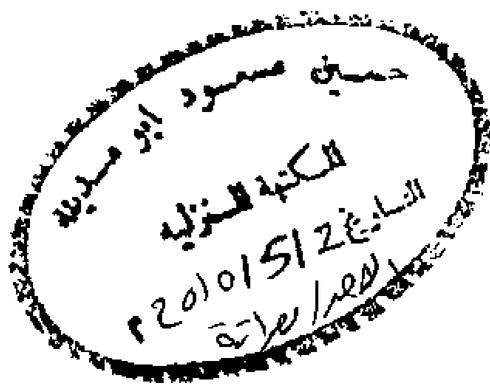
# مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الثالث

2009



# مجلـــة

# الجمعية الجغرافية الليبية

---

العدد الثالث- 2009م

# مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

---

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

---


**الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب**

**دار الكتب الوطنية**

**بنغازي - ليبيا**

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني :

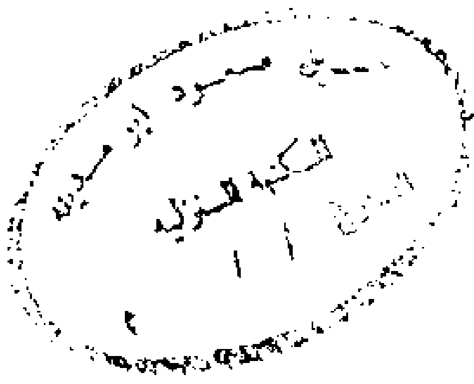
nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك - - ISBN 978 – 9959 – 852


---

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة



# شكر وتقدير

تتوجه الجمعية الجغرافية الليبية بالعرفان والتقدير وخالص الشكر للأساتذة الذين تفضلوا بتأليف أو ترجمة الموضوعات المنشورة في هذا العدد، وإلى الأساتذة الذين تفضلوا بمراجعتها وتقويمها.

وشكر خاص موجه إلى الدكتورة كريمة مصطفى عمار وإلى الدكتور محمود عبد الله نجم وإلى الدكتور سعد الزليتني على ما بذلوه من جهد في تجميع أعمال إصدار هذا العدد وتنسيقها ومتابعتها حتى لحظة الإصدار .

والشكر موجه أيضاً إلى كل من ساهم بجهد لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، والله الموفق المستعان .

**أ.د. منصور محمد الكيخيا**

**أمين اللجنة الشعبية للجمعية الجغرافية الليبية**

## محتويات العدد

# الافتتاحيـــــة

عزيزي القارئ . .

أسجل نيابة عن هيئة تحرير مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، شكري لمن تقدم بالسؤال عن عذر تأخر صدور العدد الثالث من هذه المطبوعة، التي انطلقت فكرتها لتكون لسان حال من اتخذوا من هذا التخصص سبيلاً ومسلكاً، ينير لهم طريق مستقبلهم، إلا أن واقع الحال قد بات –مع الأسف- لا يقر تطلعاً من هذا القبيل، الذي أفسح المجال، ربما من دون رغبة منه، في طرح مستجدات، أصبحت بديلاً مقنعاً عن بذل الجهد وإثراء المعرفة، مع الاحتفاظ بحق النقد للقلة التي تجاهد من أجل العطاء، ولو بعد حين.

انقضت فترة ليست بالقصيرة على صدور العدد الثاني الذي ما زال جله رهن جدران مقر الجمعية التي لم يصلها قرش واحد مما تم توزيعه على أكثر من جامعة، ما يعني أن طباعة هذا العدد، قد لعب الاستجداء فيها الدور الحاسم.

ومهما كان الأمر، فأملي كبير في أن يسهم هذا العدد في أداء الغرض الذي وجدت هذه المطبوعة من أجله أصلاً، مع رجاء الكتابة إلينا، سواء للإسهام في توفير مادتها العلمية، التي باتت تشكل عبئاً بالفعل، أو إبداء ما تراه من ملاحظات، مع الأمل في أن يتغير الحال ويصبح التواصل أكثر يسراً وانتظاماً.

والله ولي التوفيق

**أ.د. الهادي أبو لقمة**

**رئيس التحرير**

# الأصالة والحداثة

# تياران فلسفيان في العمارة العربية

د. عادل عبد الله خطاب(*)

تتميز العمارة العربية المعاصرة بأنها عمارة متأثرة بالماضي، لا تستطيع منه فكاكاً. وهذه مسألة اعتاد الغرب على إعلانها جهاراً نهاراً، رغبة منه في النيل من الحضارة العربية، لتجريد العرب من كل الإنجازات التي أغنت البشرية منذ فجر التاريخ وحتى الآن، فليس ثمة حضارة من الحضارات ظهرت شيطانياً، وإنما هي مسألة تراكم، فكل حضارة تضيف إضاءة حضارية لما سبق، وهكذا وصلت الحضارة إلى ما وصلت إليه من ثراء وتطور[1].

أنا لا أبخس التطورات المعاصرة حقها، وإنما أقول إنه لولا الأصالة لما وصلنا إلى الحداثة. فهل وصل الإنسان إلى ما وصل إليه فجأة، من لا شيء؟ كذلك تخلق الحضارة من احتياجات الإنسان، وبعد التجربة والخطأ، تتكشف عناصر الظاهرة الغثة والسمينة، فيبدع الإنسان في تطوير العناصر الإيجابية واستثمارها لصالحه، ويحاول أن يتخلص من العناصر السلبية أو في الأقل يحيدها، أو يقلل من تأثيرها إلى أبعد حد ممكن[2].

وفي تصوري أن العمارة لابد أن تهتم بمسألتين جوهريتين: الشكل والوظيفة، أو المظهر والأداء، وإلا لماذا تبذل الجهود، وتنفق الأموال، وتضيع

---

( * ) عضو هيئة التدريس، جامعة السابع من أبريل ( زوارة ) .

الأوقات في بناء منشآت تكلف مظاهرها الأمــوال الكثيــرة، ولا تــؤدي إلا وظائف ناقصة. ومن هذا تعلم الإنسان كيف يبني، وأين يبني، وما هي وظائف المنشأة التي يبنيها.

## أ ـ كيف يبني:

حتى تشيّد أية منشأة معمارية (عمارة) لابــد أن يؤخــذ فــي الاعتبــار الظروف المناخية ومواد البناء المستخدمة، ورغبات الناس التــي تتبــع مــن تقاليدهم وعاداتهم[3].

ففيما يخص المناخ، وعلى الرغم من اتساع الوطن العربي من الجنــوب إلى الشمال (بين دائرتي عرض 2 جنوباً وحتى 37 شمالاً) فإن القسم الأعظم منه يقع داخل نطاق المنطقة المدارية الحارة، ولا تشــغل المنطقــة المعتدلــة الدفيئة منه إلا مساحة محدودة في أقسامه الشمالية[4]. ولهــذا فــإن درجــات الحرارة ترتفع صيفاً في أغلب أجزاء الوطن العربي، حتى تصــل إلــى 50 درجة مئوية، وتنخفض شتاء حتى تصل إلى درجة الصفر. كذلك يبلغ معــدل الإشعاع الشمسي في العام إلى 12.30 ساعة في اليوم، ويرتفع صيفاً حتى يبلغ 15 ساعة يومياً.

درجات الحرارة المرتفعة هذه، ومعدل الإشعاع الشمسي الطويــل هــذا أوجدا تقاليد معمارية وضعت في اعتبارها أساساً وقاية الإنسان من الارتفــاع الحراري وسطوع الشمس الطويل، فاستخدم معيار الجدران السميكة التي تبنى بمواد بناء بطيئة أو رديئة التوصيل الحراري، مثل الطين، الطوب المحروق، الطابوق، الطوب المجفف بالشمس، الخشب، حصران القصب، البوص، أواني الفخار المصممة أصلاً لحفظ المياه، والتي توضع متعانقة فوق الأسطح لغرض

العزل الحراري، التراب الطيني المخمر بسيقان القمح أو الشعير فوق الأسطح لمنع مياه الأمطار من التغلغل داخل السطوح. كل هذه المواد تستخدم للعزل الحراري، فتجعل المنشآت منخفضة الحرارة صيفاً، ودافئة شتاء. إذا فإن فلسفة المعمار العربي الأصيل تقوم على بناء منشآت منخفضة الحرارة صيفاً، ودافئة شتاء، والتقليل كلما أمكن ذلك من تأثير الإشعاع الشمسي.

أما المعماريون المحدثون فقد تعلموا في الغرب استخدام مواد بناء حديثة: طوب الإسمنت (البلوك)، الإسمنت المسلح (الخرسانة)، الزجاج، الحديد، أنواع المعادن التي تستلم الحرارة وتخزنها بسرعة وتفقدها بسرعة، الأمر الذي يبدو وكأنه دعوة صريحة لبناء منشآت حارة جداً صيفاً، وباردة جداً شتاء، ما يظهر وكأنه دعوة لإنفاق مبالغ طائلة لتوفير مواد البناء الحديثة، والحصول على مهارات متطورة قد لا تملكها تجمعات سكانية كبيرة في الوطن العربي، إضافة إلى أن تبريد وتدفية هذه المنشآت يحتاج إلى طاقات تنفق عليها أموال طائلة، لا داعي مطلقاً لإنفاقها، ولذا فإن استخدام مواد البناء الحديثة بالشكل الواسع الذي يتم فيه حالياً، يجعلنا كمن يضع صورة في إطار غير مصمم ليناسبها، فإذا كانت الصورة صغيرة والإطار كبير، سقطت الصورة في زاوية الإطار، وإذا كانت الصورة كبيرة، والإطار صغيراً، تكسرت الصورة، وأصبحت غير واضحة المعالم، إذا أريد إدخالها داخل الإطار قسراً.

## ب ـ أين يبني المعماري العربي؟

المعماري العربي الأصيل تعلم من خلال التجربة والخطأ أن يبني مدينة عربية تفي بمتطلبات الإنسان العربي، فبناها مدينة عضوية خلوية، كل تجمع سكاني يمتاز بتكامله وظيفياً، ضمن الكل المديني المعمور. تدور المساكن حول مركز المدينة، الذي يتكون من المسجد (الجامع) الذي تدور فيه الحياة

الدينية والدنيوية، ففيه تقام الشعائر الدينية، ويبصر النـــاس بشـــؤون ديـــنهم ودنياهم، ثم دار الإمارة ودوائر الدولة، فالأمير رجـــل الـــدين الأول ورجـــل الإدارة والرئيس، ثم الأسواق العامة والمتخصصة، فمساكن الناس التي تتجمع خلوياً بعضها مع بعضها الآخر، الأمر الذي يعزز التكافل الاجتماعي. صحيح أن للأثرياء مساكن ثرية، وللفقراء مساكن متواضعة، إلا أنها متقاربـــة مـــن بعضها البعض الآخر، فلا خدمات متطورة للأغنياء، وخدمات متواضعة تماماً للفقراء. ويصل الناس جميعهم بيسر وسهولة وفي وقت محسوب إلى أمـــاكن عملهم، وأماكن الخدمات التي يحتاجونها[5]. وهذا نظام يعطي المدينة فلســـفة حياتية حية، تجعل المديني شاعراً بحب يتنامى، وانتماء لا حدود له للمكـــان الذي يحيا ويعمل وينمي عائلته ومجتمعه فيه. والمدينة عنده ليست مكاناً للنوم والعمل فقط، بل هي مكان للحياة بأبعادها المطلقة المتكاملة.

أما العمارة المعاصرة في هذا السياق فتتحكم فيها عوامل ســـعر الأرض، ونوع استخدامها وملكيتها، وسهولة الوصول، فتوسعت المدن وتشعبت وقفزت هنا وهناك قفزات كبيرة، ووجد الإنسان العربي نفسه يتباعد وبشكل متســـارع وكبير عن مناطق سكناه، ومناطق عمله، ومناطق الخدمات المختلفـــة التـــي يحتاجها، ومن ثم يضيع وقته في التنقل والحركة، وقيد نفسه بمشـــاكل تعقيـــد استعمالات الأرض المختلفة، وتداخلها حتى أصبح بعضها يعيق أو حتى يعطل البعض الآخر، فالصناعة تسبب مشاكل حركة وتلـــوث للمنـــاطق الســـكنية، والسكن الذي ينمو بشكل غير مدروس، يقف حجر عثرة أمام نمـــو وتطـــور الصناعة. كذلك تنمو مناطق التعليم والصحة والترفيه، دون دراســـة واعيـــة تحت تأثير العوامل الاقتصادية البحتة، دون الأخـــذ بنظـــر الاعتبـــار النمـــو الطبيعي للمدينة، ودون الاهتمام بعادات الناس وتقاليدهم ورغباتهم[6].

إن كل التعقيد الذي تعاني منه مدننا اليوم نتج عن الاندفاع غير المدروس خلف المدارس المعمارية الغربية، وما أوجده في مدنهم منذ القرن الثامن عشر، ويحاولون الآن جاهدين التخلص منه أو تعديله، بعد أن أوقعوا مدنهم فيه، نتيجة أخذ دارسينا بأساليب الغرب في العمران، وبناء المدن دون العودة إلى التراث والمدارس المعمارية العربية الأصيلة[7].

فأين يبني الإنسان منشآته المختلفة مسألة معمارية صرفة، ولابد للعودة إلى الفلسفة العربية المتوارثة، كي يتم اختيار التخطيط السليم في المنطقة والمكان، بالتناغم مع الاستعمالات المختلفة للأرض، فلا تعارض ولا شذوذ بين الاستعمال الشائع في المكان والاستعمال المطلوب وجوده، بغض النظر عن سعر الأرض وملكيتها وسهولة الوصول إليها، الأمر الذي تعاني منه مدننا الآن في تشييد المنشآت الصناعية والصحية والتعليمية والترفيهية وحتى الإدارية، فبدلاً من أن تكون المدينة تجمعاً استيطانياً متجانساً تصبح مستوطنة معقدة، تصعب فيها الحياة. والمعماري يجب ألا ينظر للمنشأة فقط شكلاً أو مظهراً، وإنما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مدى التناغم أو التوافق بين المنشأة والمكان الذي يجب أن تكون فيه.

## ج - وظيفة المنشأة:

ركضاً وراء المظهر العام للمنشأة واستخدام مواد البناء الحديثة، وتحقيق ما درسه المعماريون المحدثون في مدرسة الغرب المعمارية، يصبح المظهر العام للمنشأة هو الهدف، ووظيفتها شيئاً ثانوياً. ولهذا غالباً ما يكون مظهر المنشأة أمراً لا علاقة له بمخبرها، كما يقول المثل الشائع. المعماري العربي الأصيل وضع في اعتباره العلاقة المنطقية بين المظهر والوظيفة، بحيث ينسجم مظهر المسكن مع وظيفته، وكذلك المسجد والمدرسة والمصنع..إلخ.

ولهذا فإن المنشأة تصمم، ثم تنفذ، تحت ضرورة التناغم ما بين المظهر والوظيفة، وإلا فما الداعي لإنفاق الأموال الطائلة، وإضاعة الأوقات الطويلة والجهد الكبير في بناء منشأة لا تؤدي وظيفتها بالشكل المطلوب.

إذاً فإن فلسفة الوظيفة والشكل فلسفتان متلازمتان عند المعماري العربي، فهو يبني المسكن ليؤدي وظيفة سكنية، تحكمها تقاليد تتعلق بالخصوصية واحترام الجوار، والوفاء بالحاجات الأساسية للعائلة العربية، التي تختلف عن حاجات العائلة الغربية وعاداتها. وما حدث في مدننا من سكن عمودي، وشقق صغيرة، كل ما يقال عنها إنها اقتصادية، لا تتفق مع حجم العائلة العربية، والاتصال والاحتكاك المستمر بين العائلات، صعوداً ونزولاً في السلالم والمصاعد المشتركة، كل هذه متغيرات لم نستعد لها بعد، وقد نجمت عنها مشاكل اجتماعية معقدة، جعلت مدننا مجرد مستعمرات سكنية، ولم تعد تحيا حياة طبيعية، وتنمو بطريقة طبيعية، بحيث تعيش حياة مدنية معاصرة، ولكنها لا تنسى الموروثات المتراكمة بشكل منطقي عبر السنين[8].

إن مشكلة الاشتباك الحضاري، إذا جاز هذا التعبير، مشكلة كبيرة بين فلسفة العرب المعمارية النابعة من تقاليدهم وما تعلموه من بيئتهم الطبيعية والبشرية وفلسفة الغرب المعمارية. فالمتغيرات الطبيعية والاجتماعية والتقنية كلها متغيرات جوهرية لابد من أخذها بعين الاعتبار. ولا تكمن المشكلة إلا في الصراع بين حضارات الشمال وحضارات الجنوب. والعرب لا مشكلة لديهم في فهم هذا عبر السنين، فقد عرفوا تماماً احتياجاتهم وإمكاناتهم، فطوروا هندستهم المعمارية بما يتفق ورغباتهم التي تنطلق من بيئتهم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والدينية. أما المشكلة فتكمن في الجري وراء كل ما هو غربي، دون دراسة واعية، ثم الأخذ بما هو مفيد من هذه الهندسة الغربية،

وتطويره لصالح الفلسفة المعمارية العربية، لكي نبتعد عن الأخذ بظاهر الأمور، تقليداً للغير، لتحقيق صالحه في استخدام تقنياته ومخططاته الهندسية التي لا تخدم إلا اقتصاده، ونشر عادات الغرب التي لا تخدم المجتمع العربي، بل تعمل على شيوع المفاهيم التي تعمل على تفكيكه(9).

## الخاتمة:

المدرسة المعمارية العربية هي فلسفة معمارية أصيلة، نبعت، ثم تطورت، ونضجت على مر التاريخ الطويل عبر الحضارة العربية، متأثرة بتجارب العرب التي ظهرت من بيئتهم الطبيعية والبشرية، إلا أنهم، دون وعي منهم، وقعوا في فخ المدرسة المعمارية الغربية، تحت تأثير مقولة الحداثة والمعاصرة، والابتعاد عن الرجعية أو التخلف، التي أدخلها الغربيون في روع الذين لم يدرسوا التاريخ الفني العربي الغني، ولم يتمعنوا في التراث العربي العريق. ولتكوين مدرسة معمارية عربية عريقة لابد أن يأخذ مثقفونا والمهتمون بشؤون الفلسفة المعمارية العربية زمام المبادرة والعودة الجادة للتقاليد الثرية والواعية، فلكي نكون معاصرين واعين، لابد أن نكون أصيلين.

وفي هذا الخصوص أرى أنه لابد للعودة للجامعات والمعاهد التي تؤهل المهندسين المعماريين الأصيلين والمحدثين في آن معاً، حتى تتفق أعمالهم وإنجازاتهم مع حاجات المجتمع وتاريخ العمران العريق.

وهنا أرى أن يكون الآتي:

1- دراسة التراث والتاريخ والتطور المعماري العربي: جذوره، أصوله، المدى الذي وصل إليه.

2- في أقسام الهندسة المعمارية يجب أن يدرس الطلاب وبشكل جاد المجتمع العربي في عاداته وتقاليده، وأصول هذه العادات والتقاليد المعمارية العربية.

3- القيام بدراسة جادة لمواد البناء التقليدية والتراثية: خصائصها، عناصرها، إمكانات تطويرها لصالح التقاليد المعمارية العربية.

4- دراسة جغرافية المدن: الإنسان، المكان، الوظيفة، العلاقات المكانية بين الاستعمالات المختلفة للأرض في المدينة، العلاقة بين وظائف المدن وأحجامها والمسافات فيما بينها، العلاقة ما بين المدينة والمناطق المحيطة بها، إضافة إلى تاريخ نمو المدن وتطورها.

5- دراسة المدرسة المعمارية الغربية بشكل جاد وواع، لنأخذ منها ما هو مفيد، ونترك ما لا يتفق وتراثنا واحتياجاتنا.

**الهوامش:**

1- خطاب، عادل عبد الله، المدينة القديمة، دراسة في التراث لاستعمالات الأرض في مدن البصرة والكوفة وبغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ع26، بغداد، 1990، ص ص58-65.

2- ممفورد، لويس، المدينة على مر العصور، مكتبة الأنجلو المصرية، ج1، 1964، ص300.

3- خطاب، عادل عبد الله، جغرافية المدن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 1990، ص ص36-40.

4- عبد الحكيم، محمد صبحي وآخرون ، الوطن العربي: أرضه، سكانه، موارده، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968، ص ص60-81.

5- خطاب، عادل عبد الله، استعمالات الأرض في مدينة بغداد وعلاقتها بالحركة والنقل، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ع22، 1987، ص35.

6- خطاب، عادل عبد الله، اختيار وتخطيط المناطق الصناعية في المدن مع التطبيق على مدينة البصرة، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، ع 14، 1979، ص69.

7- رينيه، ديمون، نقد العالم المعاصر، ت: جورج طرابيشي، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء، المغرب، 1993، ص80.

8- إبراهيم، سعد الدين، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 20، 296.

9- لاتوش، سيرج، تغريب العالم، ت: هاشم صالح، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء، المغرب، 1989، ص ص90-103.